

Distr.: General
1 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل
السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا
السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة
التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدم من منظمة المساعدة على تدبير الموارد المائية، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030315 110215 14-67536X (A)



البيان

الاعتماد على الشبكات: أفكار لمواجهة الضغط الديموغرافي والبيئي من خلال دعم تنمية مستدامة شاملة للجميع

يعد النمو الديمغرافي ونقص المبادئ التوجيهية للتخطيط قوتين من القوى الأساسية التي تؤدي بالبلدان النامية إلى مواجهة ظروف حرجية من حيث تدهور البيئة ونوعية الحياة، وإلى سيناريوهات غير مستدامة فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإلى عدم الاستقرار. ونحن، في منظمة المساعدة على تدبير الموارد المائية، نؤمن بنهج متكامل للتنمية يتمحور حول المياه كمورد رئيسي وحول التدريب كأداة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد.

إن آثار التغير المناخي والبيئي العالمي، التي تثير القلق بشكل متزايد والتي تشكل ضغطاً إضافياً كبيراً على البلدان التي تعرف شحاً في الموارد أصلاً، دفعتنا عبر السنين إلى تطوير حساسية قوية نحو السياقات التي تتميز بضغط كبير على الموارد المحلية. ومن هذا المنطلق، رحبنا بموضوع يوم الأرض ٢٠١٤ "مدن خضراء" الذي ركز الاهتمام العالمي على اتجاهات التحضر ارتباطاً بالتنمية المستدامة والمسائل السكانية.

وفي نفس الوقت، أقررنا منذ أمد بعيد بدور الاستثمارات الخاصة التي يزداد إسهامها بشكل سريع والتي أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد في بعض الحالات. ونحن نعتقد أن أهمية الجهات التي تنتمي إلى القطاع الخاص، والتي تسهم بشكل متناسب مباشرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا يمكن أن يغفلها التعاون الدولي وأن الرؤية الناجحة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تتضمن استراتيجيات من أجل تحقيق التآزر بين القطاعين العام والخاص.

وقد لازمنا قلق متزايد بشأن التجمعات الحضرية المتنامية بشكل سريع وبدون ضوابط في السياقات الإنمائية، وذلك طوال ثلاث عشرة سنة من النشاط. وينطبق ذلك أيضاً على أربا مينش (إثيوبيا)، وهي المدينة المستهدفة بمشروعنا الحديث (المشروع الخاص بالمياه والصرف الصحي في مدينة أربا مينش "واتسام")، وهو عبارة عن مبادرة بتمويل أوروبي تهدف إلى دعم القطاع المحلي للمياه والصرف الصحي. وقد ارتفع عدد سكان أربا مينش إلى ما يفوق الضعف خلال السنوات العشرين الماضية، إذ يبلغ عددهم اليوم نحو ١٠٠.٠٠٠ نسمة. ولوحظ نفس الاتجاه في جميع أنحاء البلد، الذي يعد ثاني أكبر بلد من حيث عدد السكان وواحداً من البلدان التي تعرف أعلى نسبة نمو ديموغرافي في أفريقيا. ومن المحتمل أن

تواجه أربا مينش، على غرار مناطق عديدة مماثلة، ضغطا بيئيا كبيرا وتدهورا في الظروف المعيشية في حالة عدم إطلاق حكمة جيدة ونهج وقائي للتخطيط منذ الآن.

ومنذ انطلاق المشروع الخاص بالمياه والصرف الصحي في مدينة أربا مينش في عام ٢٠١٢، سعى إلى إنشاء مخزن لفرص التعاون يشجع العلاقات بين أصحاب المصلحة المحليين: فقد اشتركت المؤسسات والمرافق جميعها في دعم عملية تدريبية لإشراك الكيانات العامة والخاصة التي تتقاسم نفس القواعد والأهداف. وقد أثبت هذا النهج نجاحه في مشاريع تعاون أخرى قامت بها منظمة المساعدة على تدبير الموارد المائية، كما هو الحال في البرازيل، التي أنشأتها معها برنامجا للتعاون قبل ١٠ سنوات وحيث يرتبط نظام عام وقوي للرقابة بالدور المتزايد للقطاع الخاص.

وبناء على ذلك، نرحب بفرصة المشاركة في المؤتمر الدولي الذي ينظمه معهد الشؤون الدولية والمؤسسة الأوروبية للدراسات التقدمية تحت عنوان ”تعزيز الاستقرار والتنمية في أفريقيا: دعم التعاون بين القطاعين الخاص والعام“ (تورينو - إيطاليا من ١ إلى ٢ دجنبر ٢٠١٤). وقد شهد هذا الحدث حوارا إيجابيا بين كيانات اختلفت طبيعتها ما بين مؤسسات عامة وشركات خاصة ومنظمات غير حكومية، لكنها اتفقت جميعها على ضرورة تعزيز مسارات إنمائية شاملة تنطلق من القاعدة نحو القمة من أجل كفالة مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة وضرورة المزج بين الاستثمارات العامة الضرورية وإمكانات القطاع الخاص. وهذا يشكل مزيجا قويا من شأنه أن يربط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع أكثر إنصافا للثروة، إذا تم تصميمه بشكل مناسب.

ويعد هذا انقلابا هاما للرؤية حول التنمية المستدامة: إذ يستند إلى مراعاة واقعية لكامل القوى المحركة ويعزز الرأي القائل بأن تآزر جميع الجهات - وليس المنافسة بينها - هو الذي يكفل مستويات عالية من الكفاءة والجودة والاستدامة للخدمات المقدمة، خاصة تلك المتعلقة بتوفير المياه والطاقة وإدارة النفايات. هذه هي الطريقة التي تتصور بها منظمة المساعدة على تدبير الموارد المائية دورها في ”تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص“ علما بأنه عندما نتحدث عن الخدمات الأساسية، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط المياه، بل العلاقة الأمنية بين تغير المناخ والمياه والغذاء والطاقة التي تقتضي رؤية متكاملة للتنمية، كما دعا إلى ذلك التقرير عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٤.

وحسب تجربتنا، فعلاوة على وجود سياسات بيئية جيدة، من الضروري العمل أيضا من أجل وضع نظام لنشر المهارات والخبرات يتم تفسيره وتعميمه بشكل مناسب ضمن أطر وطنية ومحلية. ويعد النقل السليم للمعرفة والقدرة على نشرها داخل نظمنا الخاصة شرطا أساسيا لدعم اتجاهات النمو على المدى الطويل ويمكن تعزيزه بشكل أكبر، نحو تحقيق

أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عن طريق نموذج لإدارة الخدمات تؤدي فيه الجهات الفاعلة الخاصة دورا نشطا وتجد في شبكات التعاون مجالا للتحسين المستمر.
